

CD/PV.951
16 March 2004

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الثلاثاء ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد بابلو ماسيدو (المكسيك)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة الحادية والخمسين بعد التسعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب، نيابة عن جميع الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح، عن صدمتنا وسخطنا العميقين إزاء الهجوم الإرهابي الذي شهدته مدريد يوم الخميس الماضي والذي لقي فيه أكثر من مائتين من الأبرياء حتفهم، وكان من بينهم طفلة رضية لم تبلغ بعد الشهر السابع من عمرها. وإننا ندين إدانة صارمة هذا العمل الإرهابي وننادي بمحاكمة مقترفيه ومنظميه.

وأنا أقدم التعازي، باسم مؤتمر نزع السلاح، لحكومة إسبانيا للحكومة وشعبها ولعائلات الضحايا. وأدعوكم الآن إلى الوقوف دقيقة صمت على أرواح الضحايا.

* * *

الرئيس: والآن أعطي الكلمة لممثل إسبانيا الموقر السفير كارلوس ميراندا.

السيد ميراندا (إسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): أود، قبل أي شيء، سيدي الرئيس، أن أشكرك وجميع الحاضرين في هذه القاعة على دقيقة الصمت هذه وأيضا على الكلمة التي ألقيتها باسم مؤتمر نزع السلاح. الدقيقة هي هنيهة من حياة الفرد وهي تبدو أقصر إذا ما قيست بالتاريخ غير أن هذه الدقيقة تفيض تضامنا من جميع الحاضرين هنا مع ضحايا هذا العمل الإرهابي الذي كانت مدريد مسرحا له يوم الخميس الماضي. لقد كانت تلك اللحظة بالنسبة لي، وبالنسبة للجميع حسب اعتقادي، لحظة مؤثرة جدا وسأبلغ سلطاتي هذا الأمر. شكرا جزيلًا.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): شكرا.

سيستمع مؤتمر نزع السلاح اليوم إلى كلمات كل من معالي وزير خارجية كندا، السيد الموقر بيل غراهام، ومعالي وزير خارجية آيرلندا، السيد برايان كاون، ومعالي وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية في بنغلادش، السيد رياز رحمان، ومعالي وزيرة خارجية السويد، السيدة ليلي فرفالديس.

إن حضور هؤلاء الوزراء بيننا يشهد على التزام حكوماتهم الدائم بجهودنا، وعلى استمرارها في إعطاء الأهمية لمحفلاتنا هذا.

وأود الآن أن أعرب عن ترحيبي الحار بالمتكلم الأول، السيد الموقر بيل غراهام، وزير خارجية كندا، الذي سيخاطب المؤتمر. تفضل، سيدي.

السيد غراهام (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، السيد الأمين العام، سيداتي، سادتي، ولا سيما سفير إسبانيا، إذا جاز لي أن أخصك بالذكر، إن قلوبنا معك ومع الشعب الإسباني. وأرى أنه كان من المناسب جدا أننا قد وقفنا دقيقة صمت هذا الصباح لتخليد ذكرى تلك الأفعال الرهيبة التي ارتكبت في نهاية الأسبوع.

لقد عقّدتُ، منذ أسابيع قليلة، محادثات مع سبعة باحثين كنديين شباب يقومون في إطار دراسات عليا بدارسة الأمور التي تشغل بالنا اليوم في هذا المحفل وشمّلت مجالات أبحاثهم العديد من التحديات الرئيسية لعدم انتشار ونزع السلاح التي تواجه المجتمع الدولي، من الأسلحة الصغيرة إلى الفضاء الخارجي. وأثناء لقائهم، ذُكرتُ بأهمية عملنا هنا بالنسبة للجيل المقبل وبمسؤوليتنا الجماعية إزاءه عن تحقيق تقدم في القضايا المطروحة أمامنا. وما من شك في أن أخطارا مجهولة ستواجه الجيل المقبل، ولكننا نعرف الأخطار التي تواجهنا في وقتنا هذا ونعرف ما يجب أن نفعل، وهو أن نتخطى خلافاتنا نضع إطارا متينا للأمن المتعدد الأطراف يركز إلى القانون الدولي ويخضع للرصد بواسطة آليات ناجحة للامتثال والتحقق. وقد عبر الطلبة الذين التقيت بهم عن استيائهم من التقدم البطيء الذي تحقق لبلوغ ذلك الهدف، وعليّ أن أقول بأنه لم يكن يسعني إلا أن أشاركهم قلقهم.

وبصفتي وزير الشؤون الخارجية في حكومة كندا والرئيس السابق للجنة البرلمانية الدائمة للشؤون الخارجية والتجارة الدولية، فقد قضيت عقدا من الزمن تقريبا في معالجة هذه القضايا. وقد تابعت عن كثب خلال تلك الفترة جدول الأعمال الدولي المتعلق بعدم الانتشار والحد من التسلح ونزع السلاح، وتابعت كذلك عمل مؤتمر نزع السلاح. ولما تشرفت بمخاطبة هذا المحفل قبل عامين، تكلمت بصراحة وإخلاص، وأود اليوم أن أعيد الكرة هنا. فذاك أقل ما تستدعيه أهمية المؤتمر والقضايا التي نحن بصدددها.

يسنفرد هذا المؤتمر بكونه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد الدائم للتفاوض بشأن صكوك الحد من التسلح ونزع السلاح. وبتأسيسه، برهن المجتمع الدولي على التزام واضح بوضع آليات قانونية ملزمة لوضع حد للانتشار وضمان نزع السلاح.

ومنذ ما يقل عن عقد من الزمن، تجلّت في أعمال المؤتمر إرادة جماعية لمعالجة القضايا الهامة رأساً. فكل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد تحققتا في هذا المحفل. غير أننا لم تتمكن من الاتفاق على برنامج عمل منذ سنوات عديدة. فالمفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ودراسة مسائل نزع السلاح النووي الملحة، ومناقشات الخيارات المطروحة لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، والمفاوضات بشأن الضمانات الأمنية السلبية - كلها مشاريع مستعجلة ظلت حبيسة المآزق الذي وقعت فيه حفنة من الأعضاء.

(مواصلة الكلمة بالفرنسية)

إن مواصلة التقاعس تنطوي على مخاطر جسيمة بالنسبة لنا جميعا. ومنذ آخر مرة اتفق فيها المؤتمر على برنامج عمل ازدادت البيئة الأمنية تعقيدا. فامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومراقبتها كانت فيما مضى حكرا على الدول، ولكننا نعلم أن هناك الآن أطرافاً فاعلة ليست دولاً تستطيع الحصول على أسلحة متطورة، ولها مصلحة في الحصول على أسلحة الدمار الشامل ونية واضحة بالرغبة في استعمالها.

وثمة أيضا ما يدل على أن بعض المكاسب التي حققناها على مدى عقود من العمل الشاق بدأت تضمحل. وقد قُلت مخاطبا هذا المحفل قبل عامين إن بعض البلدان كانت تحاول التستر بالعمليات المتعددة الأطراف

ومبادئ العدل وعدم التمييز لتخفي سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وقد سمعنا مؤخراً أخباراً تسربت عن شبكة واسعة من مهربي المواد النووية، وكان من بين زبائنهم دول أعضاء في معاهدة عدم الانتشار. ويجب على المجتمع الدولي الآن القبول بالدليل الواضح بأن حجر الزاوية الذي يرتكز عليه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار في خطر الآن من الداخل ومن الخارج على حد سواء.

وفي هذه الظروف، أصبحت موافقة المؤتمر على برنامج عمل واستئنافه للعمل أمراً أهم من أي وقت مضى. ويعتبر مقترح السفراء الخمسة الذي سبق طرحه معقولاً ويحظى بدعم واسع، وأحثكم جميعاً على دعمه بوصفه الأساس لبرنامج عمل متفق عليه. وقد راسلت في الشهر الماضي زملائي في قمة الثمانية مهيباً بهم أن يشاركوني قلقي ودعوتهم إلى استجماع الإرادة السياسية لإخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الذي تردى فيه. ومن المناسب اليوم أن أدعوكم جميعاً هنا لأن تُقدموا على هذا الأمر كذلك.

زملائي الموقرين، اسمحوا لي أن أذكركم بأسباب حاجة البيئة الدولية لقدرتنا على الإبداع والتزامنا. والحقيقة هي أن الانتشار الذي نشهده اليوم يقوض أمننا الجماعي ويزعزع أسس النظام القانوني للمعاهدة الدولية. ولأول مرة في تاريخ معاهدة عدم الانتشار الممتد على مدى خمسة وثلاثين عاماً، انسحبت دولة من هذه المعاهدة. إن ما تقوم به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يهدد جيرانها الأقربين والمجتمع الدولي برمته على حد سواء، لذا فإن ردنا الجماعي يجب أن يكون حاسماً ومباشراً خشية أن يستخلص ناشرو الأسلحة الآخرون عبرة سيئة.

ومن الأكد أن هناك ناشري أسلحة آخرين. ووفق ما انتهى إلى علمنا مؤخراً، كانت جهود ليبيا لتكديس التكنولوجيا والمواد اللازمة لتطوير برنامج أسلحة نووية قد قطعت شوطاً أكثر تقدماً بكثير مما كنا نظن. ومن دون التماس الأعداء لعدم احترام هذه الدولة العضو في معاهدة عدم الانتشار لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة، فإن ليبيا تستحق مع ذلك الثناء لكونها أدركت أن تلك النشاطات لم تكن لتسهم في إرساء أمنها الحقيقي، ولكونها قررت تفكيك برامجها لإنتاج الأسلحة النووية والكيميائية وبرامجها للقذائف.

أما إيران، وهي دولة أخرى عضو في معاهدة عدم الانتشار، فالغموض ما زال يلف نواياها. ففي العام الماضي، أقرت إيران، رداً على تحقيق دولي، بأن لديها برنامجاً واسعاً من الأنشطة النووية غير المعلنة يعود تاريخه إلى حوالي عشرين سنة - وهي أنشطة كان يجب أن تبلغ بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تخضع لضمانات الوكالة. ويشير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وجود تناقضات جسيمة بينة وإلى أسئلة بقيت بدون أجوبة. ومنذ ذلك الوقت، ما انفك الالتباس يعترى البيانات الصادرة عن تلك الحكومة وما زالت تساؤلات عديدة قائمة بشأن نواياها المقبلة. ومع ذلك، فأنا سعيد، وأنا على يقين بأن الجميع هنا سعداء، لأن إيران أشارت أمس فقط إلى أنها ستعاون مع المفتشين في نهاية الشهر.

ونعلم أيضاً أن علماء ذرة باكستانيين باعوا تقنيات صنع أسلحة نووية للأمم أخرى طيلة سنوات. وهذا الوضع يتطلب تعاوناً تاماً ما بين المجتمع الدولي وحكومة باكستان للحصول على تفاصيل عمليات نقل المعارف تلك والكشف عن الحجم الكامل للشبكة المتعددة الجنسيات المتورطة فيها.

إن واقع الأمر المتمثل في أن عدداً معيناً من ناشري الأسلحة استطاعوا الالتفاف على التزاماتهم بمقتضى المعاهدة بتلك السهولة يبرز مدى الحاجة الملحة إلى تعزيز آليات الامتثال والتحقق. فلا وجود البتة لمثل تلك الآليات في بعض المجالات، وذلك هو وضع اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية على سبيل المثال. وقد آن الأوان بالتأكيد للإقرار بأن أغلب أدوات التحقق والامتثال المتيسرة صيغت لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أثناء الحرب الباردة، ويجب ملاءمتها مع البيئة الأمنية الجديدة في عصرنا هذا. ويتوجب علينا أن نعزز آليات الامتثال والتحقق في انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول على جميع الصعد وكفل نجوعها في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من الوصول إلى أطراف فاعلة ليست دولاً. كما علينا أن نوطد الإطار المتعدد الأطراف الموجود للمعاهدة بإيجاد صكوك وأدوات جديدة، وأن نعزز قدرات الأمم المتحدة كذلك. وأؤكد لكم أن كندا ستساهم في تلك الجهود على جبهات عدة.

وفي هذا الصدد، أعلن عن الدعم الأكبر الذي سنقدمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد طرح مديرها العام بعض الأفكار الهامة بشأن دورة الوقود النووي، وسوف تبحث كندا تلك المقترحات وتعمل مع جميع السلطات المعنية قصد زيادة تعزيز مثل تلك المبادرات الواقعية.

(مواصلة الكلمة بالإنكليزية)

وينبغي أن يشجعنا جميعاً في هذا المحفل أن المجتمع الدولي ينظر في سبل جديدة للتصدي لأخطار الانتشار. فاستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن أسلحة الدمار الشامل، وخطاب الرئيس بوش في الشهر الماضي، والخطاب الأخير الذي ألقاه جاك سترو وزير الخارجية، كلها تدل على أن الإرادة السياسية المشتركة ستعبأ من أجل التصدي لخطر الانتشار. كما تبين أيضاً أن ثمة مجالاً لا يُبَاع نُهوج مختلفة. وليست الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان ترى نفس الرأي في نهاية المطاف بديلاً عن مؤتمر نزع السلاح وعن معاهدات ملزمة قانوناً، بيد أنها تغدو ضرورية من حين إلى آخر، عندما يتعذر إيجاد أي سبيل آخر للتصرف بشأن القضايا الملحة. ولا يمكنها أن تكون إلا جزءاً فعالاً من نظام شامل لعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح.

وخير مثال على ذلك مبادرة الأمن من انتشار أسلحة الدمار الشامل الرامية إلى الوقوف في وجه الاتجار في القذائف وأسلحة الدمار الشامل. وفي الجلسة العامة الخامسة لمبادرة الأمن من انتشار أسلحة الدمار الشامل التي عقدت في لشبونة في وقت سابق هذا الشهر، أعاد المشاركون في هذه المبادرة تأكيد تصميمهم على التصدي بفعالية لانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار فيها وأنظمة تسليمها والمواد المتصلة بها. وقد نجحت تلك المبادرة بالفعل في زيادة الوعي العالمي وفي تعزيز التعاون الدولي. وإن كندا ملتزمة بمبادئ مبادرة الأمن من انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أننا ملتزمون بضمان اتساق أي نشاط نشارك فيه ضمن مبادرة الأمن من انتشار أسلحة الدمار الشامل اتساقاً تاماً مع القانون الدولي ومع سلطاتنا وواجباتنا القانونية الوطنية. وإننا نعتزم استضافة اجتماع للخبراء التنفيذيين في مبادرة الأمن من انتشار أسلحة الدمار الشامل في أوتاوا في غضون الشهر المقبل.

ومن بين الخطوات الأخرى التي ستقوم بها كندا مع شركاء يشاطرونها الرأي هناك الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التي أنشئت في كاناكايس في عام ٢٠٠٢. ونتيجة لتلك المبادرة، التزمت حكومات دول مجموعة الثمانية وحكومات أخرى بجمع مبلغ في حدود ٢٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار، في روسيا بدايةً، لمنع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وستقدم كندا مبلغاً في حدود مليار دولار من دولارات كندا على مدى الأعوام العشرة المقبلة، وهو مبلغ سيساعد على تدمير مخزون روسيا من الأسلحة الكيميائية، والتخلص من موادها النووية التي تستخدم في الأغراض الحربية، وتفكيك غواصاتها النووية المسحوبة من الخدمة، وتشغيل علماء الأسلحة السابقين. وفي ضوء نجاح هذه المبادرة في روسيا، اقترح الرئيس بوش مؤخراً أن يوسع تطبيق هذه المبادرة إلى مناطق أخرى تواجه مخاطر انتشار جسيمة.

وتعتبر هذه الجهود العملية تدابير هامة لترع السلام تكمل عمل المجتمع الدولي في مجال عدم الانتشار. ولكننا جميعاً نعلم أن التصدي للدوافع الكامنة وراء الحصول على القذائف وعلى أسلحة الدمار الشامل أمر في منتهى الأهمية في سبيل أن تتكامل جهود عدم الانتشار بالنجاح في الأجل الطويل. ودون إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، سيكون من العسير جداً إقناع البلدان غير النووية بعدم اعتبار الأسلحة النووية وسيلة للردع أو حتى للحصول على نوع من الهيبة السياسية. وفوق ذلك كله، يجب ألا تغيب عن أذهاننا الغاية النهائية المتمثلة في التخلص التام من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وهي غاية تتوخاها الإنسانية جمعاء.

إن معاهدة عدم الانتشار النووي صك قانوني شبه عالمي تحتوي على أحكام تتناول الأهداف المتشابهة المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والاستعمال السلمي. وأثناء تحضيرنا للمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، ستكتف كندا من ضغوطها لتشجيع جميع الدول على الوفاء للاتفاق الذي أبرمته في عام ١٩٩٥ وهو الاتفاق المبني على الاستمرار والمساءلة. وسنحث الدول على إبداء الوفاء للمادة السادسة بالفعل لا بالقول فقط، وعلى تدعيم الروابط ما بين المادة الثالثة والمادة الرابعة، وعلى تحسين أداء المعاهدة وإنفاذها. وأعتقد أن عودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل سوف يكون له أثر إيجابي عميق على عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وإن نجاح معاهدة عدم الانتشار النووي في وقف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية في نهاية المطاف مرهون بفعالية أحكام التحقق في المادة الثالثة. ويعتبر الدعم الذي سيقدم لنظام الضمانات المعزز الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكيال الذي توزن به تلك الفعالية. وقد يكون للبعض رأي مخالف ولكن كندا وغيرها يعتبرون الاتفاق بشأن الضمانات والبروتوكول الإضافي جزءاً من الالتزام الذي قطعته جميع الدول غير الحائزة لسلاح نووي على نفسها إزاء معاهدة عدم الانتشار.

وإنني لأسف، في هذا الشأن، ألا توضع البروتوكولات الإضافية موضع تنفيذ إلا من قبل ٣٩ بلداً بعد سبع سنوات تقريباً من الموافقة على البروتوكول الإضافي النموذجي. بينما لم تقم ٤٦ دولة من الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار حتى بقبول الاتفاقات المتعلقة بالضمانات. وتظل كندا ملتزمة بالعمل مع الوكالة ومع الأمم الأخرى لحث الدول جميعها على الانضمام إلى الاتفاقات المتعلقة بالضمانات وإلى البروتوكولات الإضافية الهامة أيضاً.

وسنواصل الضغط من أجل إنفاذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتعلقة بترع السلاح الواردة في معاهدة عدم الانتشار التي تحققت توافق الآراء بشأنها في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ومن بين تلك الخطوات المترابطة هناك دعوة لمؤتمر نزع السلاح كي يتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهي العملية التي لم تنطلق مجددا حتى الآن على الرغم من صلاحية التفاوض الموافق عليها والأهمية المعترف بها التي نوليها جميعا لحظر إنتاج المواد الانشطارية. فلماذا إذن تظل عملية بدء المحادثات الرسمية، وهي خطوة صغيرة إلى الأمام، بهذا القدر من الصعوبة؟ عليّ أن أقر بأنه يصعب علي فهم هذا الأمر، وأرى أن الأفراد أو الناس غير الموجودين في هذه القاعة يجدون أنه من الصعب جدا فهمه. ثم إنه لا يجوز، بمقتضى قاعدة توافق الآراء، إجبار الدول على قبول نتيجة تعتبرها في غير صالح أمنها الوطني. وما لم نشرع في إجراء محادثات، فإننا لن نعرف أبدا أي حلول مبتكرة ومفيدة لجميع الأطراف كان بإمكان المفاوضين إيجادها.

وثمة تدبير آخر لترع السلاح يلقي الدعم من كندا ويتمثل في التذكير بإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي أواخر العام الماضي، راسلت جميع نظرائي في الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل لحثهم على إتمام هذه المسألة الهامة التي لم تُكتمل بعد. وإننا جميعا نواصل تلك الجهود.

وفي الختام، أود أن أذكر هدفا أساسيا بالنسبة لكندا وهو صياغة معاهدة لحظر الأسلحة الفضائية. وسوف يكون ذلك جزءا معتمرا وبارزا من برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لتشكيل لجنة مخصصة للبدء، دون شروط مسبقة، في مناقشة الكيفية التي يستطيع المجتمع الدولي الحفاظ بها على الفضاء الخارجي خاليا من السلاح. ولا ريب أنه من مصلحة جميع البلدان الاعتراف بأهمية خلو الفضاء الخارجي من الأسلحة بالنسبة لأمننا الجماعي. وينطبق الأمر ذاته على مناقشة المنافع التي سنحصدها جميعا من خلال إيجاد سبل لضمان استعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، فالمنافع العامة العالمية المتزايدة التي نجنيها بفضل الاتصالات والملاحة والأقمار الصناعية للاستشعار عن بعد، كما نعرف، لا غنى عنها الآن بالنسبة لجميع اقتصاداتنا.

لقد تبلور التفكير الكندي في مسألة الفضاء الخارجي في السنوات الأخيرة، وأنا على يقين من أن الأمر صحيح بالنسبة لبلدان أخرى ممثلة في هذه القاعة. وإننا ما زلنا ثابتين على معارضة نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. غير أننا أيضا نقر بالحاجة إلى ضمان سلامة السوائل الحيوية لأمننا ولازدهارنا. ولذلك بلورنا نهجا جديدا شاملا من أجل إدماج قضايا أمن الفضاء في حاجة المجتمع الدولي إلى الانتفاع الآمن والمنصف بالفضاء لأغراض سلمية. وفي يومي ٢٥ و٢٦ من آذار/مارس، سيُقدّم هذا النهج في إطار حلقة دراسية تحت عنوان "حماية الفضاء لمصلحة الجميع" برعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومنظمات غير حكومية مهمة ووزارة الخارجية الكندية. وآمل أن يستطيع العديد منكم حضور ذلك الحدث وتقديم دعمكم وخبرتكم له.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على وجهة نظر كندا وهي أن بنية عدم الانتشار ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي لبلدنا وجميع البلدان الأخرى على ما أعتقد. ويجب أن يُعزّز الأمن العالمي بفرض الحظر المطلق على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وبالرغم من الانتكاسات الأخيرة لمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي، فقد حدثت من انتشار الأسلحة النووية وكانت تعبيراً واضحاً عن التزام دولي

بالتخلص تماما من تلك الأسلحة. وستحد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خطر تجريب الأسلحة النووية وبالتالي نشرها.

ولا ريب أن تقاعس هذا المؤتمر عن اتخاذ ما يلزم من قرارات يسبب قلقا شديدا، ولكن علينا أيضا أن نتذكر بأننا، حتى منذ وقت قريب، اهتدينا إلى مجالات للتعاون كالمفاوضات التي احتتمت بالبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وبوسعنا أن نتطلع، خارج هذا المحفل، إلى قمة نيروبي المقبلة المعنية بعالم خال من الألغام، تلك القمة التي يمكن أثناءها مواصلة التقدم المحرز في الكفاح العالمي ضد الألغام الأراضية منذ أن فتح باب التصديق على اتفاقية أوتاوا في عام ١٩٩٧. وترحب كندا بأي التزامات جديدة ببرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام ذات الطابع الإنساني، كالتزام بزيادة التمويل الذي أعلنت عنه مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية وسنواصل العمل مع زملائنا الأمريكيين لتشجيعهم على اعتماد سياسات تتسق مع المعيار الدولي الذي وضعته اتفاقية أوتاوا.

وفي النهاية، أود أن أستشهد بقول السيد بول مارتان، رئيس الوزراء الكندي. ففي خطاب ألقاه في ديفوس في الشهر الماضي أكد أنه "ليس بوسع أمة واحدة أن تتحكم في نتائج الترابط الدولي بمفردها... إننا بحاجة إلى مؤسسات متعددة الأطراف تعمل بنجاح" إن كندا تلتزم بهذا. فقد يكون لمؤتمر نزع السلاح نقائصه، ولكن تاريخه يثبت أنه قادر على العمل للاستجابة لحاجات الأمن الملحة لصالح جميع مواطنينا. والإرادة السياسية هي كل ما يلزم لنعود إلى عملنا. لذا فإنني أناشدكم جميعا وأناشد الحكومات التي تمثلونها ألا نضيع الوقت بعد الآن. دعونا نترك النزاعات خلفنا ونتصدى للتحديات التي تواجهنا. فهناك أجيال قادمة ستحاسبنا، وبالعمل البناء وحده نستطيع الوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا كي نجعل حياتهم ومستقبلهم أكثر أمنا.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر وزير خارجية كندا على بيانه.

والآن أعلق الجلسة العامة لبضع دقائق وأسألكم أن تظلوا جالسين بينما أرافق معالي الوزير إلى خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ صباحا واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠ صباحاً.

الرئيس: لي الشرف أن أرحب بمعالي وزير خارجية آيرلندا، السيد برايان كاوان، الذي سيخاطب مؤتمر نزع السلاح. تفضل، سيدي.

السيد كاوان (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): إن لمخاطبتي لكم اليوم في قاعة المجلس هذه وقعاً خاصاً في نفسي وهي التي، كما نعلم، شيدت لتحتضن عصابة الأمم. فسياسة آيرلندا الأمنية قد ولدت من رحم تجربتنا مع عصابة الأمم. وإذا انضمنا إلى العصابة بوصفنا بلداً صغيراً وحديث العهد بالاستقلال، أدركنا أن أفضل وسيلة يمكن أن يتحقق بها أمننا تتمثل في نظام فعال للأمن الجماعي يسعى إلى منع المنازعات وكان ينبغي أن يكون صارماً في التصدي للاعتداءات. ومن المؤسف أنه حينما انتهى تشييد هذا البناء كانت المنظمة التي شُيد خصيصاً لاحتضانها عاجزة عن منع السقوط في هاوية الحرب العالمية.

وحظي النظام المتعدد الأطراف الجديد الذي نشأ في عام ١٩٤٥، بناء على ميثاق الأمم المتحدة، صادف بنجاح أكبر، ويحق له أن ينسب لنفسه شرعية أكبر في الحفاظ على سيادة القانون في العلاقات بين الدول. وكانت آيرلندا ولا تزال تؤيد بشدة دور الأمم المتحدة في منع المنازعات وفي حفظ السلام. وقد أثبتت أحداث وقعت مؤخراً جوانب القصور والضعف في المنظمة. كما بينت كذلك سمة الشرعية الفريدة التي تضيفها الأمم المتحدة على السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. فلا غنى لنا عنها.

وبإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بدور هام في الجهود المتعددة الأطراف لصون السلم والأمن الدوليين. وإن النهج الذي تسلكه آيرلندا في نزع السلاح مبني على اقتناع راسخ بأن التعاون المتعدد الأطراف في مصلحة الجميع، وهو يخدم على الأخص مصالح الدول الصغيرة التي يجب عليها الاعتماد على بناء وتوطيد نظام قوي يستند إلى قواعد محددة، وذلك بسبب افتقارها إلى القوة العسكرية. ولقد وضعنا ثقتنا في النظام المتعدد الأطراف لنتزع السلاح وفي معاهدات واتفاقيات عدم الانتشار. وإننا ملتزمون بإنفاذ تلك الصكوك وتعزيزها وبالسعي إلى تعميم معاييرها.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي، الذي تتشرف آيرلندا برئاسته في الفترة الراهنة، الالتزام بالنهج المتعدد الأطراف الفعلي في صلب سياسته الخارجية والأمنية المشتركة. ذلك أن اعتماد نظام دولي مبني على قواعد ومؤسسات دولية قوية أمر له أهمية جوهرية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

ويعني النهج المتعدد الأطراف الفعلي التزاماً بالعمل مع الآخرين لمعالجة الأسباب الجذرية للمنازعات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وإنشاء آلية لفض الخلافات بالوسائل السلمية. ويعتبر نزع السلاح ومراقبة الأسلحة عنصرين أساسيين في منع المنازعات، والتخفيف من أثر الحرب، ومعالجة المشاكل الملازمة لأوضاع ما بعد الحرب.

إن تجربة آيرلندا الخاصة مع الحرب علمتنا أن الأسلحة التي تسمى أسلحة تقليدية تنشر الرعب والبؤس والألم. وإن صورة تجربتنا تُرى في أوضاع أخرى كثيرة تشهد بفضاعة أشد على مدى الضرر الناجم عن الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيكون إحراز التقدم في معالجة سوء استعمال تلك الأسلحة بطيئاً ولكن من الواجب أن يحظى بأولوية أكبر. فالمفاوضات التي ستنتقل في غضون الصيف المقبل بشأن اقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتمييزها ينبغي أن تفضي إلى اتفاق على صك ملزم قانوناً لتعزيز عمليات المراقبة والتخفيف من الأثر المدمر الذي تحدثه هذه الأسلحة في شتى أرجاء العالم.

وكثيراً ما تتسم أوضاع ما بعد الحرب باستمرار وقوع ضحايا الحرب. فالأطفال والنساء والرجال الذي يقومون بأعمالهم اليومية كثيراً جداً ما يسقطون ضحايا انفجار الألغام وغيرها من مخلفات الحرب المتناثرة. وإننا نخلد في هذه السنة الذكرى السنوية الخامسة لدخول اتفاقية أوتواو المتعلقة بالألغام حيز التنفيذ. وفي وقت لاحق من هذا العام سيتيح المؤتمر الاستعراضي في نيروبي فرصة لتقييم التقدم الذي تحقق والنظر في كيفية تحقيق احترام مبادئ تلك المعاهدة وتطبيقها على الصعيد العالمي.

وفي فترة عصيبة من تاريخ مراقبة الأسلحة، يحظى نجاح المفاوضات بشأن البروتوكول الإضافي للاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية بالكثير من الترحيب. وقد سُرّت آيرلندا لكونها استطاعت تنظيم مؤتمر يتناول موضوع المتفجرات من مخلفات الحرب والتنمية في دبلن من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل من العام الماضي. ويمثل الاتفاق بشأن حل مشكلة المتفجرات من مخلفات الحروب خطوة هامة إلى الأمام، ويؤمل أن يعطي زخماً لقضايا أخرى تدعو الحاجة إلى معالجتها في ذلك الإطار.

وربما حصدت الأسلحة التقليدية أعداداً أكبر بكثير من الأرواح، ولكن انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال استعمالها هما اللذان يثيران القدر الأكبر من المخاوف. فقدرتها الكبيرة على تدمير عالمنا تتطلب اتخاذ إجراء فعلي وعاجل للتخلص منها. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده للحيلولة دون زيادة انتشارها والمخاطرة بوقوع تلك الأسلحة في أيدي إرهابيين.

وستجتمع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في الشهر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وفي عام ١٩٥٨، تقدم السيد فرانك إيكن، وهو أحد من سبقوني في منصب وزير خارجية آيرلندا، بمقترح بشأن معاهدة مشابهة. وعندما فتح باب التوقيع عليها، حظيت آيرلندا بشرف أن تكون أول بلد يوقع على معاهدة عدم الانتشار ويصدق عليها. ومنذ ذلك الحين ونحن نولي جهودنا من أجل تعزيز المعاهدة وكفل احترام أحكامها كافة أقصى الأولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد تعرضت معاهدة عدم الانتشار في السنين الأخيرة لضغوط هائلة. ونحن، كغيرنا، نأسف بشدة لإعلان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار في العام الماضي. وما زلنا نحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على تفكيك أي برنامج لصنع السلاح النووي على الفور بشكل واضح ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ونحثها على السماح بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن تنفذ تماماً وبدون شروط جميع الالتزامات الدولية ذات الصلة، وبالأخص معاهدة عدم الانتشار والاتفاق الخاص بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما كانت البرامج النووية لعدد من البلدان الأخرى مثيرة للقلق. فحيازة دول من غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية وعدم امتثال الدول الأعضاء في المعاهدة لأحكامها من شأنه أن يقوض جهود عدم الانتشار ونزع السلاح المتعددة الأطراف.

ويميل بعض الأعضاء في المعاهدة إلى التأكيد على جوانبها المتعلقة بعدم الانتشار غير آهين بأحكام نزع السلاح الواردة في معاهدة عدم الانتشار. ولدي اقتناع راسخ بأن نزع السلاح وعدم الانتشار أمران متدايمان. وقبل كل شيء، قد نعتبر أن ما لا يوجد لا يمكن أن يتكاثر. ذلك أن اختراع أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو ابتكار استعمالات جديدة لها أمر لا يرجح أن يبعث على الشعور بالثقة. بل إنه، على العكس، يوحي بأنه من الممكن تخفيف تحريم استعمال تلك الأسلحة.

ويعني الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار بكاملها احترام جميع أحكامها والالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها في مؤتمرات الاستعراض. وقد كان التقدم الذي يمكن للدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار إحراره، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الكافية، واضحاً في استنتاجات الوثيقة النهائية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، التي كانت مسودة واقعية لتحقيق نزع السلاح النووي. وقد عملت آيرلندا جاهدة، مع شركائنا في تحالف جدول الأعمال الجديد، لتحقيق هذه النتيجة. وقُبلت بتوافق الآراء الخطوات العملية الثلاث عشرة المرسومة لجهود المنتظمة والتدرجية من أجل تنفيذ المادة السادسة، وهي تتضمن التزاماً لا لبس فيه من الدول الحائزة للسلاح النووي بالتخلص التام من ترساناتها النووية.

إن النظام المبني على قواعد يملي على الجميع احترامه. والاتفاق بتوافق الآراء، كالوثيقة النهائية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، يفرض مسؤوليات معينة ويتمتع بشرعية خاصة.

كما تشمل الوثيقة النهائية لعام ٢٠٠٠ التزامات تتعلق بعدم الانتشار، بما فيها مسألة الضمانات. وأقر المؤتمر بالتحديد الإجراءات الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي الذي وافق عليه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترى آيرلندا أن البروتوكول الإضافي يعتبر في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من أي نظام ضمانات فعلية. وقد أكملت آيرلندا مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي اتخاذ التدابير الوطنية الضرورية لدخول تلك البروتوكولات حيز التنفيذ. وأحث جميع الدول، بغض النظر عن حجم برنامجها النووي أو طبيعته، التي لم توقع ولم تصدق بعد على البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك. ففي قيامها بهذا برهان قوي على التزامها بمعاهدة عدم الانتشار.

وثمة صلة جوهرية بين أهداف معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي آخر اتفاق مهم سيجري التفاوض بشأنه في هذا المحفل. ولا تزال آيرلندا تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة من خطوات البناء الأساسية على طريق نزع السلاح النووي. وبعد ثماني سنوات من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لها، وعلى الرغم من الدعم الذي خصتها به أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لم تظفر المعاهدة بعد بالقدر المطلوب من الدعم لتدخل حيز التطبيق.

لقد أقر الاتحاد الأوروبي استراتيجية تتعلق بعدم انتشار تلك الأسلحة، خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وذلك اعترافاً منه بالتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ونحن متفقون على أنه ينبغي وضع عدم الانتشار في صميم سياساتنا العامة مستغلين جميع الموارد والأدوات المتاحة للاتحاد. وما فتئنا نعمل على دعم المؤسسات المتعددة الأطراف المكلفة بالتحقق من احترام الدول للمعاهدات ومساعدتها في ذلك. وفضلاً عن ذلك، فنحن ملتزمون بإجراءات تصدير وطنية قوية ومنسقة على الصعيد الدولي بوصفها تكملة ضرورية لنظام المعاهدة.

ويجب أن يترجم الدعم المعرب عنه للصكوك المتعددة الأطراف إلى دعم للامتثال الحقيقي لأحكامها. ولهذا السبب، تدعم آيرلندا صياغة صك للامتثال والتحقق الفعليين خاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونحن نعترف بما أجزته الدول الأطراف في اجتماعها العام الماضي، ونرحب بتركيزها على التدابير الوطنية الفعلية

لضمان التنفيذ التام لأحكام المعاهدة. وضمن استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، نعمل مع شركائنا من أجل ضمان تعميم المعاهدة.

وتنص اتفاقية الأسلحة الكيميائية أيضاً على حظر هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل. فالوجود المحتمل للأسلحة الكيميائية في بلدان ليست أعضاء في الاتفاق أمر مثير للقلق، وسنواصل التعاون مع شركائنا الأوروبيين للمضي قدماً في تعميم تنفيذ هذه الاتفاقية أيضاً.

وقد كان لمؤتمر نزع السلاح، في الماضي، مساهمة بارزة في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح. ويمثل الجمود الحالي نقيضاً تاماً لذلك الماضي المجيد. فمنذ انضمامنا إلى المؤتمر في عام ١٩٩٩، لم نشهد إنجاز أي عمل يذكر.

ولا تحتاج أسباب الوقوع في هذا المأزق إلى بيان. فليس هناك توافق للآراء على الصعيد السياسي فيما يخص الخطوات التالية التي ينبغي القيام بها على الصعيد المتعدد الأطراف في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح.

وينبغي لنا ألا نسمح بأن يكون عملنا هنا مرهوناً بقضية واحدة أياً كانت. بيد أنه ينبغي أن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق يراعي الهموم المشتركة.

ومن جانبنا، فإن آيرلندا تدعم إنشاء هيئة فرعية تنكب بالتحديد على مسألة نزع السلاح النووي. وإننا نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية. وإننا نرى أن الأمر يستحق بدء عملية قد تنتهي إلى بلوغ اتفاق على عدم تسليح الفضاء الخارجي. ولكننا في الوقت ذاته واقعيون ونذكر أنه من غير المرجح أن تشرع هذه الهيئة في مفاوضات تتعلق بمجموعة واسعة من القضايا في الوقت نفسه.

وإن لم يكن في مقدور هذا المؤتمر بعد التعبير عن توافق آراء سياسي بشأن مفاوضات مستقبلية، ففي مقدوره بالتأكيد أن يؤدي دوراً في زيادة الفهم المشترك الذي يجب أن يكون أساس أي توافق للآراء. فالنقاشات المنظمة لكل بند من بنود جدول أعمال المؤتمر من شأنها أن تؤدي بالتدرج إلى فهم المسائل المعقدة وإلى تقدير كل طرف لهموم الأطراف الأخرى. ولا يمكن أن يؤدي هذا إلا إلى بناء المزيد من الثقة التي يجب أن تكون الأساس لأي مفاوضات.

وينبغي للمؤتمر كذلك أن يفكر في مدى تناسب طرائقه في العمل مع عالم اليوم. ويصعب عليّ أن أصدق، بل حتى أن أفهم كيف يمكن هيئة مكلفة بولاية على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة للبشرية، وتحصل على تمويل من الأمم المتحدة، أن تواصل استبعاد المجتمع المدني بالفعل من القيام بأي دور ذي معنى في مشاوراتها. كما لا أفهم احتكار المؤتمر للقرار بشأن العضوية فيه. ففي حين تحظى بالعضوية في المؤتمر دول كان التزامها فاتراً بمعاهدات نزع السلاح الدولية، تُحرم من العضوية فيه دول أخرى هي من أشد المدافعين عن النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وأذكر من بينها دولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي ودولاً منضمة حديثاً جرت عرقلة عضويتها في هذا المؤتمر لسنوات.

إن مسألة الشرعية هي بمثابة الركيزة لاحترام العمل المتعدد الأطراف. وعلينا أن نتذكر بأننا إذا أردنا نظاماً متعدد الأطراف بالفعل فيجب علينا جميعاً المساهمة فيه مساهمة مفيدة. فيفترض في النظام المتعدد الأطراف، بل يجب عليه أن يعنى بالتمكين والملكية. فنحن جميعاً مسؤولون عن إيجاد حلول مشتركة وعن أداء دورنا في تطبيقها.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر وزير خارجية آيرلندا الموقر على بيانه. والآن أعلق الجلسة العلنية لبضع دقائق، وأسألكم أن تظلوا جالسين بينما أرافق معالي وزير خارجية آيرلندا إلى خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ صباحاً واستؤنفت الساعة ١١/٠٥ صباحاً.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): يسرني جداً أن أرحب بمعالي وزير خارجية بنغلاديش السيد ريباز رحمان الذي سيخاطب المؤتمر. تفضل، سيدي.

السيد رحمان (بنغلاديش) (الكلمة بالإنكليزية): يشرفني حقاً أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للمفاوضات بشأن نزع السلاح. فيمرور السنين، تبين أن هذا المؤتمر ليس فعالاً ومجدياً في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح النووي فحسب، بل وأسهم إسهاماً عظيماً في بناء السلم والأمن على صعيد العالم. وإننا نأمل أن نستطيع تجديد قدرة المؤتمر على تحقيق تقدم كبير في عمله وأن نستفيد من الإنجازات الرائعة التي تحققت في الماضي.

إن بنغلاديش تدعم كلياً وبنبات نزع السلاح العام والكامل. فذاك التزام دستوري. ونحن أعضاء في جميع المعاهدات المتعلقة بتزع السلاح تقريباً بما فيها معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية، ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإننا نولي الكثير من الأهمية للالتزام الصارم بأهداف كل واحدة من تلك المعاهدات والاتفاقيات وتنفيذها والتحقق منها دون تمييز. وإننا سنواصل المساهمة في جميع الجهود التي تؤدي إلى نزع السلاح العام والكامل أو الجزئي أو غيره.

تشكل الأسلحة النووية التهديد الوحيد الأخطر الذي يواجه الإنسانية. وقد كانت معاهدة عدم الانتشار النووي، على مدى خمسة وثلاثين عاماً، أهم صك لمنع انتشار الأسلحة النووية وأوسعها قبولاً. وهي اليوم تواجه تحديات جسيمة من شأنها أن تؤدي إلى تلاشي العملية برمتها.

وباعتبار بنغلاديش دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، فقد تخلت عن دراية وعلم عن خيار حيازة الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، إنها لخطوة هامة أن نكون أول بلد في جنوبي آسيا يوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتلك الخطوات دليل ملموس على التزامنا الدستوري بتزع السلاح بشكل عام وشامل.

وإننا نرحب، فيما يخص منطقتنا، باستئناف الحوار ما بين جارتينا النوويتين. إذ فاضت التبعات الأليمة لمواجهتهما على جميع البلدان في شبه القارة الهندية التي كان لها مصلحة مشروعة في إنهاؤها. وإننا نأمل بإخلاص أنهما ستمضيان باتجاه تعزيز التدابير لإقامة سلام دائم في جنوبي آسيا.

وقد رحبنا بدخول معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حيز التنفيذ في حزيران/يونيه من العام الماضي المعقودة ما بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ومع أن هذه المعاهدة لا تعوض تماماً عن إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فهي تطور هام في مسيرة نزع السلاح النووي. وما زلنا نعتبر أن التخلص التام من الأسلحة النووية وحده باستطاعته توفير الضمان المطلق ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وقد دعا مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ إلى الشروع المبكر في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والانتهاه منها، وهو خطوة هامة إلى الأمام في نطاق عدم الانتشار. وتدعم بنغلاديش مهام التفاوض من أجل وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بالفعل تحظر إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من النبائط المتفجرة. وينبغي أن تشمل المفاوضات كذلك المخزونات المكدسة التي تظل أي معاهدة ناقصة بدونها.

ونعتقد أنه من الحيوي التطرق إلى التعهدات التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ ببدء التنفيذ الفعلي لتلك المعاهدة. وللدول الحائزة للسلاح النووي في هذا السياق مسؤوليات خاصة ينبغي أن تضطلع بها. وإننا نشعر بالخيبة من التقدم الضئيل جداً الذي تحقق باتجاه التخلص من الأسلحة النووية على الرغم من التعهد الصريح الذي قطعه الدول الحائزة للسلاح النووي على نفسها خلال مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

وقد كان من المثبط للعزائم عدم إحراز أي تقدم في التنفيذ التام للخطوات العملية الثلاث عشرة التي حددت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وإننا نود أن تؤكد جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار مجدداً التزامها الكامل ببرنامج العمل ذاك وأن تبذل جهوداً حقيقية من أجل تنفيذها. ويجب علينا معاً أن نسعى بجديسة إلى تحقيق الهدف الأهم على الإطلاق المتمثل في نزع السلاح الكامل والشامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعلية وفق ما تتطلبه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتدعم بنغلاديش بشدة النهج الإقليمية لمعالجة مسألة نزع السلاح بما فيها إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا والشرق الأوسط وفي أرجاء أخرى من العالم. ونعتقد أن هذا الأمر سيساهم إلى حد كبير في تدعيم إجراءات بناء الثقة الإقليمية وفي تقليص التهديدات التي تواجه أمن الدول غير الحائزة للسلاح النووي.

إننا في غاية القلق من التغييرات التي طرأت على السياسة النووية لبعض البلدان الحائزة للسلاح النووي للتملص من التزامها بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لسلاح نووي. وقد كان الالتزام الأحادي من جانب الدول الحائزة للسلاح النووي، الذي أكدته مجدداً قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ (١٩٩٥)، أمراً هاماً جعل الدول تتخلى عن الخيار النووي وتساهم بذلك مساهمة إيجابية في التخلص من الأسلحة النووية.

وللدول غير الحائزة لسلاح نووي والأطراف في معاهدة عدم الانتشار حق مشروع في الحصول على ضمان غير مشروط من الدول الحائزة لذلك السلاح بأنها لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضدها.

لذا فإنه من الأهمية القصوى أن تحظى الجهود المتجددة والجبارة بالأولوية في التوصل إلى صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لتوفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لسلاح نووي. فهذا، حسب اعتقادنا، من شأنه أن يرسخ نظام عدم الانتشار بصورة أكيدة.

إن الفضاء الخارجي ملك مشترك للبشرية. والمجتمع الدولي يرغب في ألا يُستكشف الفضاء الخارجي إلا لأغراض سلمية ومن أجل رفاه الإنسانية وخدمة مصالحها. ذلك أن تسليح الفضاء الخارجي قد يؤدي إلى سباق تسلح نعتقد أنه سيضر بالسلم والاستقرار الدوليين. وتقع المسؤولية على عاتق البلدان التي تملك القدرة على الوصول إلى الفضاء الخارجي في السهر على أن يقتصر استعمال الفضاء الخارجي حصراً على الأغراض السلمية.

إننا مقتنعون بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال صك دولي ملزم قانوناً. ونأمل أن يُعجّل بالبدء في مفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانوناً لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لدخول اتفاقية أوتاوا التي تحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ. وبنغلاديش هي البلد الوحيد في جنوب آسيا العضو في هذه الاتفاقية. ويعد هذا، بالنسبة لنا، خطوة جريئة أخرى بما أنه لم ينضم أحد من جيراننا إلى الاتفاقية بعد. ويتفق هذا مع التزامنا الإنساني بوضع نهاية للعذاب الذي تسببه الألغام المضادة للأفراد. وإننا نأمل ملتزمين تماماً بالأهداف الإنسانية الأساسية للاتفاقية. وسنشر قريباً في تدمير المخزون الموجود من الألغام الأرضية في بلدنا، ونأمل أن تنتهي من عملية تدمير المخزون قبل الموعد النهائي الذي حددناه في آذار/مارس ٢٠٠٥.

وما زال تعميم الالتزام بتلك الاتفاقية يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي. وثمة بعض العلامات المشجعة. ومما ينعش الآمال أن ١٤١ بلداً انضم إلى الاتفاقية. ونعتقد بأن العذاب الذي تسببه الألغام المضادة للأفراد ينبغي أن يكون السبب الوحيد الأهم لتشجيع القلة الباقية من البلدان على الانضمام للاتفاقية. ونحن ندعوهم لأن يفعلوا ذلك.

تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في معاناة إنسانية هائلة في جميع أنحاء العالم. وتذهب التقديرات إلى أن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخصاً يلقون حتفهم في كل عام من جراء إصابات تسببت فيها الأسلحة النارية الخفيفة، مما يجعلها أدوات إزهاق الأرواح الأوسع انتشاراً. ويمثل المدنيون ٩٠ في المائة من بينهم، و ٥٠ في المائة هم من الأطفال، بينما تبلغ حصة النساء ٣٠ في المائة. ويفوق عدد الأسلحة التي بين أيدي المدنيين عدد الأسلحة الموجودة بحوزة القوات المسلحة الشرعية. وزيادة على ذلك، فإن سهولة الحصول على الأسلحة الخفيفة يسهل إعطاءها للأطفال مما يفاقم ظاهرة الأطفال الجنود.

وينبغي التركيز على التخلص من الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل الذي صيغ في عام ٢٠٠١. وقد كان الاجتماع الأول لفترة السنتين للبحث في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته واستئصاله، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٣، فرصة لبناء شراكة دولية وإقليمية حقيقية لعلاج المشكلة. ونرى أنه فقط من خلال التزام

سياسي أكبر وتعاون أوثق، على الصعيدين الإقليمي والدولي، يمكن إيجاد حل ناجح لهذه المشكلة. ويجب الحفاظ على الزخم الذي تحقق في عام ٢٠٠٣.

إن التنمية، بالنسبة لنا، تحظى بالأولوية. ولدنا اقتناع راسخ بأنه يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أفضل نحو من خلال تخفيض النفقات العسكرية وتحويل الموارد لتمويل جهود اجتثاث الفقر وتدابير بناء الثقة المستدامة من خلال التعاون السياسي الدولي. وثمة حاجة إلى تجديد الجهود لفرض اتجاه معاكس في النفقات العسكرية المتزايدة لقوى عسكرية كبرى. فقد تجاوزت النفقات العسكرية على مدى السنوات القليلة الماضية حد ٨٠٠ مليار دولار بالسعر الحالي للدولار على صعيد العالم. ومع ذلك، لا نستطيع القول ما إذا كان التكديس المتزايد للأسلحة والنفقات العسكرية على هذا النحو قد جعل العالم أكثر أمناً. ومن ناحية أخرى، فلو حُول ولو نزر يسير من النفقات العسكرية إلى تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لاستطعنا أن نحرر سكان العالم من رقة الفقر، وأن نجعله مستقراً أكثر أمناً. وينبغي السعي بجد إلى الربط بين فوائد السلام والصندوق العالمي للقضاء على الفقر.

ويساور بنغلاديش قلق بالغ بشأن استمرار الطريق المسدود الذي تردى فيه مؤتمر نزع السلاح. فقد ظل عمل المؤتمر معطلاً لعدة سنوات. في حين أن البقاء في هذا الطريق المسدود يفتح الباب على مصراعيه أمام المضاربة على مدى فعالية المؤتمر وجدواه. ويجب علينا أن نتصرف الآن لنحول دون تآكل مصداقيته. كما علينا أن نتسامى على مصالحنا الفردية من أجل ضمان سلامة البشرية وأمنها الجماعي. وسيكون من المؤسف ألا نبذل جهوداً حقيقية لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره.

وأمام المؤتمر الآن مقترح رؤسائه الخمسة السابقين الموقرين. ويمثل مقترح السفراء الخمسة، وهو الاسم الذي عُرف به، مبادرة عبر - إقليمية تتضمن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. وهذا المقترح لا يستجيب بالضرورة لجميع التطلعات. ولكن علينا ألا نتخلى عما هو "جيد" من أجل "الأفضل". فقد لا يحدث ذلك أبداً. ويبدو المقترح، في نظرنا، متوازناً ويشكل قاعدة جيدة للتوصل إلى توافق للآراء.

إن مؤتمر نزع السلاح يخضع اليوم لتمحيص شديد من المجتمع الدولي. وعليه أن يكون في مستوى تطلعاته. فدعونا نتيح له فرصة ليظهر فائدته من خلال أعمال ملموسة. وعلينا جميعاً أن نكون العزيمة السياسية الجماعية كي نجعل العالم ينعم بمزيد من السلام والأمن والأمان.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية في بنغلاديش على بيانه. والآن أعلق الجلسة العلنية لبضع دقائق وأسألكم، ثانية، أن تظلوا جالسين بينما أرافق معالي الوزير إلى خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١١/٢٥

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): يشرفني أن أرحب بمعالي وزيرة خارجية السويد السيدة ليلي فرايفالدز وأن أعطيها الكلمة أمام المؤتمر. تفضلي، سيدتي.

السيدة فرايفالدر (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بأن أقول إن الهجوم الإرهابي الذي وقع في مدريد هجوم ليس على الشعب الإسباني وحده وإنما على الديمقراطية وعلى جميع القيم التي تمثلها وندافع عنها. وإنني أعبر ثانية عن أخلص التعازي لضحايا هذه المأساة وأسرههم والحكومة الإسبانية.

وأنا مسرورة أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح برئاسة المكسيك. فالسويد والمكسيك كثيرا ما تعاوننا معا تعاوننا وثيقا في المسائل المطروحة على جدول أعمال المؤتمر. والسويد ستساندك، سيدي، في أي مجهود تقوم به للقيام بصلاحيات الرئيس من أجل إعادة الحيوية والنشاط إلى هذا المحفل الذي عهدناه فيما مضى مؤهلاً أيما تأهيل للتفاوض، حتى يستعيد قدرته على القيام بمسؤولياته.

فمن غير المقبول أن يترك مؤتمر نزع السلاح على الهامش وألا يساهم بشيء في حين أن القلق يزداد بشأن التطورات الخطيرة التي يمر بها العالم، وبينما نحن في أمس الحاجة إلى الجهود المشتركة المتعددة الأطراف والدولية.

ثمّة حاجة إلى بذل جهود خاصة. وتقع على عاتق الدول الحائزة لأسلحة نووية مسؤولية خاصة في ألا تمنع هذا المحفل من النظر جددياً في بواعث القلق المتعلقة بالأسلحة النووية. ويجب على جميع الدول أن تبذل الجهود للسماح ببدء العمل حيثما أمكن، حتى وإن كان ذلك يعني أن جميع الدول ليست على استعداد لبحث جميع القضايا الهامة في الوقت ذاته وما لم تُتخذ خطوة أولى، فلن يكون ثمّة خطوة ثانية أو ثالثة.

وقد توالى، في الآونة الأخيرة، أحداث تسريب معلومات عن برامج غير مشروعة لتطوير أسلحة الدمار الشامل ومحاولات لنشرها. ويضاف إلى هذا شبكات الإرهابيين الدوليين والمخاوف بشأن إمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل. وهذان وضعان يمثلان تهديداً خطيراً لنا جميعاً، وعلينا أن نوحّد جهودنا بسرعة لإصلاح الوضع الراهن.

يجب عدم التهاون في التعامل مع أي قضية من قضايا أسلحة الدمار الشامل السرية. ويجب التصدي لجميع محاولات الانتشار. يجب أن يكون العالم خالياً من أسلحة الدمار الشامل. ويجب الامتثال للأنظمة الدولية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح، وأن تطبق على الصعيد العالمي. ويجب أن تعزز قدراتنا على كشف عدم الامتثال في مرحلة مبكرة من خلال الاستعمال الحقيقي لترتيبات التدقيق الموجودة، ومن خلال ابتكار آليات مكتملة جديدة. ويجب التفاوض على قواعد دولية جديدة وعلى صكوك قانونية كلما كانت هناك ثغرة. وثمّة بالفعل ثغرات هامة.

واستناداً إلى هذه الاعتبارات السياسية العامة سأعرض الآن لبعض القضايا ذات الصلة.

وقد غدت أسلحة الدمار الشامل منذ وقت قريب محط أنظار القادة وصناع السياسة في العالم. ففي العراق ما زالت الشكوك تحوم حول برامج التسلح في عهد صدام حسين. ويثير برنامج جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قلقاً كبيراً. وتأمل السويد أن تقنع المحادثات السادسة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالعودة إلى الامتثال التام لمعاهدة منع الانتشار بوصفها دولة غير نووية، وأن تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفكيك

برنامجها النووي على نحو تام لا رجعة فيه. وقد وقعت إيران على البروتوكول الإضافي وزادت من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهذا أمر يلقى الترحيب. غير أن البلاغات بشأن بعض المسائل التي تم إغفالها في تصريح إيران بشأن برنامجها النووي كانت مثيرة للقلق. فيجب أن تبدي إيران شفافية كاملة إزاء الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع القضايا العالقة. ولقد ساعدت التطورات التي حصلت في ليبيا على تفكيك شبكة من ناشري الأسلحة النووية يبيعون المواد المتعلقة بالأسلحة النووية لمن يدفع أكثر. بيد أن قرار ليبيا الرامي إلى وضع حد لبرامجها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وذلك تحت المراقبة الدولية، إنما هو تطور يستحق الترحيب بحرارة.

وبينما تثير هذه التطورات قلقا كبيرا بشأن أسلحة الدمار الشامل لأنها تمثل خطرا علينا جميعا فهي تبرهن أيضا على أن الدبلوماسية وتعاون المجتمع الدولي المتحد يستطيعان تحقيق نتائج محمودة. ومع زيادة الوعي، زادت كذلك الجهود لمنع ووقف انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

وفي العام الماضي، شرعت السويد في إجراء نقاش داخل الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية تعزيز سياسته في نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، يشكل تعدد الأطراف محورها. إن التعاون مع دول ومنظمات أخرى أمر أساسي، وسيمثل التصدي للانتشار عنصرا مركزيا في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية.

وتشتمل هذه الاستراتيجية على نطاق واسع من التدابير. وباستعمال الوسائل المتاحة له، سيعمل الاتحاد الأوروبي بتصميم على إنفاذ قوانين ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار وعلى تعميمها، وسيعمل على تعزيز التقيد بها وعلى زيادة صرامة مراقبة الصادرات. كما سيدعم الاتحاد الأوروبي وضع وسائل تدقيق دولية إضافية.

إن عالما خاليا من أسلحة الدمار الشامل يمثل أولوية بالنسبة للسويد منذ أمد بعيد. ولكي تكون سياسات عدم الانتشار فعلية ومستدامة وذات مصداقية، يجب أن يكون نزع السلاح ضروريا. فترع السلاح وعدم الانتشار أمران متدايمان. وبينما تحقق تقدم فعلي باتجاه التخلص التام من الأسلحة البيولوجية والكيميائية، فإن هذا لا ينطبق على الأسلحة النووية. فنحن نشهد، بدلا من ذلك، نزوعا إلى توكيد أشد على الأسلحة النووية بوصفها جزءا من استراتيجيات الأمن، ونلاحظ علامات تنذر بأن جيلا جديدا من الأسلحة النووية ربما يكون في طور الصنع. مثل تلك المساعي ستقوّض مصداقية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وقد تعجل بالدخول في سباق تسلح جديد.

ومن أجل التصدي أكثر للتهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل، أنشأت الحكومة السويدية لجنة دولية مستقلة مختصة بهذه الأسلحة. ونتوقع من هذه اللجنة، التي يقودها الدكتور هانس بليكس، أن تعطي زحما جديدا للعمل الدولي من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار وأن تخرج بتوصيات جديدة.

وتعتبر معاهدة عدم الانتشار النووي حجر الزاوية الذي يقوم عليه نظام عدم الانتشار النووي، وأساس نزع السلاح النووي والاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وسيكون مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم

الانتشار في عام ٢٠٠٥ حاسما. ويجب أن تكون حصيلته نظاما أكثر قوة ورسوخا. ويجب أن تستخلص العبر من تجارب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران وليبيا.

ومع دخول معاهدة عدم الانتشار حيز التنفيذ، مُنحت خمس دول حقا مؤقتا في حيازة أسلحة نووية شريطة أن تقوم بتفكيك ترساناتها النووية. لقد قطعت تلك الدول على نفسها عهدا ملزما بترع السلاح. ومن أجل أن نجعل عالمنا أكثر أمنا ومن أجل الحفاظ على معاهدة منع الانتشار، يجب عليها أن تحترم التزاماتها. كما يجب على دول أخرى أن تحجم عن الحصول على أسلحة نووية وعن تطويرها.

وسيكون التخلص من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية تديرا حاسما في منع الإرهاب بواسطة الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فالأسلحة النووية غير الاستراتيجية بطبيعتها قد تغري المخططين العسكريين باعتبارها قابلة للاستعمال بوصفها من أسلحة ساحة القتال. وإن طمس الخطوط الفاصلة بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية غير الاستراتيجية سيقلص الحد الذي يُمنع عنده استعمال الأسلحة النووية. لذا فإنه ينبغي التفاوض على اتفاق لترع السلاح يكون ملزما وقابلا للتحقق بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

وأود أن أكرر نداء السويد بتنفيذ الوثيقة النهائية التي تمخض عنها مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ ولا سيما الالتزام المتعلق باتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. فدخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ لا ينبغي أن يتأخر أكثر. إن إنهاء التجارب النووية سوف يرفع الحد المطلوب للحصول على الأسلحة النووية، وسوف يساعد في الحيلولة دون وقوع سباق تسلح نوعي. لذا فإنني أدعو تلك الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة لأن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن.

آن الأوان أيضا لأن يؤذن بالبداية في مفاوضات بشأن معاهدة تمنع إنتاج المواد الانشطارية التي تعتبر المقوم الأساسي في صنع الأسلحة النووية. ويستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يحقق إنجازا عظيما بالتفاوض بشأن معاهدة كهذه. وأنا أدعو جميع الدول الممثلة هنا ألا تؤجل هذا الأمر أكثر.

إن معاهدة عدم الانتشار، التي انضمت إليها معظم دول العالم، هي جزء من القانون الدولي وينبغي حتى على الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تحترمها بصفقتها تلك. وأنا أدعو الهند وإسرائيل وباكستان لاحترام أحكام المعاهدة في انتظار أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للسلاح النووي.

ويمثل الحق في استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية جزءا أساسيا من معاهدة عدم الانتشار. وتعد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرافقات أساسية لذلك الحق. وقد بينت أحداث قريبة العهد ما للبروتوكولات الإضافية من أهمية حيوية. فهي تمد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوسائل والسلطة الضرورية والمحسنّة للتحقق من أن الدول تتقيد بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار.

وتقضي اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالتخلص الحقيقي من فعة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. غير أن المهمة لم تُنجز بعد تماما. وعلينا أن نواصل جهودنا من أجل التنفيذ الفعلي للاتفاقية. ويجب علينا كذلك أن نكفل انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية. فما من سبب يدعو دولة ليس لديها ما تحفّيه إلى البقاء خارج حظيرة الاتفاقية.

إن ما يندر بالخطر هو اهتمام الإرهابيين بالأسلحة البيولوجية. وهذا الأمر يتطلب نهجا دوليا أكثر صرامة لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية والمواد والتكنولوجيا المتصلة بها. فيجب أن تُمنح اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية فعالية أكبر وآلية للتحقق. وتدعم السويد جميع الجهود الرامية إلى توطيد نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما.

وإن الحصول على القذائف التسيارية بعيدة المدى مقرونة بالتكنولوجيا والخبرات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل تثير الكثير من القلق. وتعد مدونة السلوك المتعلقة بانتشار القذائف، التي شرع في العمل بها منذ عام ٢٠٠٢، الصك الوحيد المتعدد الأطراف الذي يتناول القذائف التسيارية. ويجب أن تتحول هذه المدونة إلى صك ملزم قانونا تواكبه إجراءات للتحقق من الامتثال. وأدعو الدول لأن تنضم إلى مدونة السلوك كخطوة أولى.

علينا ألا ننسى أن الأسلحة التقليدية تمثل بدورها تهديدا دائما لحياة العديد من الناس في أنحاء العالم. فالإرهابيون والمجرمون يستغلون سهولة تدفق الأسلحة الصغيرة التي تذكى أيضا النزاعات المحلية والإقليمية وتنخر نسيج المجتمعات المهشة.

إن مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تعد جزءا في غاية الأهمية من جهودنا الرامية إلى تحسين الظروف الأمنية. وإن مراقبة الصادرات، ومن ضمنها مراقبة تجار الأسلحة، وزيادة الشفافية في تجارة الأسلحة، وتمييزها، واقتفاء أثرها مجالات علينا تعزيز القواعد الدولية المتعلقة بها.

وثمة علاقة جوهرية بين الأمن والتنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى نهج متماسك للحيلولة دون اندلاع المنازعات وإعادة إعمار البلدان التي مزقتها الحرب.

إن السويد ترحب بإقرار البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق بالاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وهو الآن معروض على البرلمان السويدي للنظر فيه.

ولكن ما زالت هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتعزيز حماية المدنيين بوسائل ليس أقلها منع الذخائر العسكرية بما فيها الذخائر المسقطة جوا من أن تتحول إلى متفجرات من مخلفات الحرب. وستواصل السويد سعيها في هذه القضية في سياق الاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية.

وبعد مضي خمس سنوات على دخول معاهدة حظر الألغام حيز التنفيذ، انضم أكثر من ١٤٠ بلدا إلى الاتفاقية ودُمّر ما يزيد على ٣١ مليون لغم. ويعد هذا إنجازا. غير أن المدنيين الأبرياء ما زالوا عرضة للبت والقتل بسبب الألغام المضادة للأفراد. وحتى يتخلص العالم من العذاب الإنساني الذي تسببه الألغام المضادة للأفراد، غدت المعاهدة عالمية حقا. لذا، فإن الحكومة السويدية تأسف لقرار الولايات المتحدة مؤخرا بمواصلة سياستها المتعلقة

بالألغام الأرضية خارج إطار هذه الاتفاقية الهامة. ويجب أن يتمخض مؤتمر الأطراف الأول لاستعراض المعاهدة، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام في نيروبي، عن التزام سياسي قوي بخصوص الصفة العالمية للاتفاقية.

إننا نواجه تهديدات حقيقية للأمن العالمي والإقليمي والمحلي والإنساني. وهذه هي التحديات العالمية التي لا يمكن التصدي لها إلا بتضافر الجهود. فمستقبلنا رهين بقدراتنا على العمل معاً. إنه رهين بفعالية تعددية الأطراف. وليس في طاقة العالم أن يظل الحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح خاملاً. لذا، فإنه من الضرورة الملحة أن تُخرج هذه الهيئة، أي مؤتمر نزع السلاح، من الطريق المسدود الذي دخلته.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر معالي وزيرة خارجية السويد على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي خصت بها الرئاسة. والآن أعلق الجلسة العامة، وأسألكم ثانية أن تظلوا جالسين بينما أرافق معالي الوزيرة إلى خارج قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٠

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): السادة أعضاء الوفود الموقرين، أما وقد انتهت زيارات الوزراء، أرجوكم أن تسمحوا لي بأن ألقى بيانا افتتاحيا مقتضيا بمناسبة تكليفي بمهمة رئاسة المؤتمر.

أريد، بادئ ذي بدء، نيابة عن وفدي، أن أعيد تقديم أخلص التعازي إلى السيد كارلوس ميراندا، سفير إسبانيا، في الأحداث الرهيبة التي وقعت الأسبوع الماضي في إسبانيا. وأود أن أعرب عن كامل تضامننا مع إسبانيا، حكومةً وشعباً، في هذه الفترة العصيبة، وأكرر أن حكومتنا تدين بشدة هذه الأعمال.

إنه لشرف عظيم لبلدي، ولي أنا شخصياً، أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح اليوم. إنه شرف لبلدي لأن هذه فرصة جديدة لترويج قضية نزع السلاح من مركز متميز. وشرف لي لأن أول منصب اعتلته في حياتي الدبلوماسية كان بالضبط منصب عضو في وفد المكسيك إلى هذا المؤتمر منذ ٢١ سنة خلت.

وقد مثل بلادي في هذا الحفل دبلوماسيون متميزون جدا أذكر من بينهم أنتونيو دي إيكاتسا وميغيل مارين ومانويل تيلو، وأخص بالذكر أستاذاي ألفونسو غارسيا روبليس الحائز جائزة نوبل للسلام. وإنه لتحد عظيم أن أحاول اقتفاء أثرهم.

إن تاريخ بلادي في مجال نزع السلاح مبني على الاعتقاد الراسخ بأن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. لذا، فنزع السلاح النووي ما زال يمثل أولوية وسيظل كذلك إلى أن يتم التخلص تماماً من آليات الدمار الشامل تلك.

عندما تعرفت على مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٣، كان المؤتمر يقوم بمهامه بتفانٍ بصفته الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح. وساهمت الاتفاقات الدولية التي أبرمت بفضله ما بذلناه من

جهود، وما تزال، في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وإنني أشعر بالأسى لأننا نواجه الآن وضعاً خطيراً يتسم بالركود مما يعرض للخطر مصداقية المؤتمر التي ينبغي له ألا يفقدوها.

وإنني أدرك أنه يتم دائماً توقع إنجازات عظيمة من الرئيس لأن ثمة شعور بأن مبادراته تستطيع في نهاية المطاف التغلب على الجمود. وإنني سأخذ مسؤولياتي مأخذ الجد غير أنه من الضروري بالنسبة لي أن أحظى بالدعم القوي وأن تُستجمع الإرادة السياسية من جميع الوفود إذا ما أردنا كسر الحلقة المفرغة وحل المعضلة التي تشل حركة المؤتمر.

وأود أن أعير عن شكري لمن سبقاني مباشرة في هذا المنصب وهما السفيرة أمينة محمد من كينيا والسفيرة راجمها حسين من ماليزيا على العمل الممتاز الذي قامتا به أثناء ولايتهما. وإنني أنوي المضي قدماً على نفس الطريق الذي سلكناه أثناء ولايتهما.

وما زال إقرار برنامج عمل يحظى بالأولوية. وسوف أكرس جهدي لتحقيق هذا الهدف وهو الهدف الذي نتفق عليه جميعاً على ما يبدو ولكننا، للأسف، لم ننجح في تحقيقه.

وقد اتضح لي من خلال مشاوراتنا غير الرسمية الأسبوع الماضي أن مبادرة السفراء الخمسة تتمتع بدعم واسع جداً، ولكنه من الواضح كذلك أن بعض الوفود ليست بعد على استعداد للانضمام إلى توافق للآراء على هذا الأساس.

وإنني لعازم كل العزم على مواصلة المشاورات بغية إقرار برنامج عمل. وإلى جانب هذه الأنشطة، وإلى أن يحين الوقت الذي نتغلب فيه على اختلافاتنا، أنوي أن أعرض على المؤتمر في وقت قريب برنامج عمل مؤقت يركز على عناصر جدول الأعمال المتفق عليه لتمكين من الشروع في معالجة بنوده المختلفة بصورة منهجية. وأنا على اقتناع بأننا، من خلال تبادل الآراء بشأن بنود جدول الأعمال بهذا الشكل، نستطيع تمهيد الطريق أمام إقرار برنامج عمل نهائي.

وأدعوكم الآن للعمل معاً من أجل إعادة النشاط إلى عمل مؤتمر نزع السلاح. دعونا نبرهن على وجود الإرادة السياسية لإعطاء زخم من النشاط والقوة لتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح. ودعونا نضع جهودنا للتغلب على الركود الحالي الذي صار من غير المقبول استمراره.

وهذا تنتهي لائحة المتكلمين لدي اليوم.

هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى ممثل باكستان الموقر السفير عمر.

السيد عمر (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يجدونا أمل كبير، بناء على ما تفضلت بقوله للتو، عن عزمك على المضي قدماً ببرنامج العمل وعلى استكشاف جميع السبل الكفيلة بإعادة

الحياة إلى هذا المؤتمر المحبب. وأنا أنضم إليك، بالطبع، في التعبير عن تعازينا لصديقنا من إسبانيا في الحادث المروع الذي شهده ذلك البلد منذ أيام قليلة.

سيدي الرئيس، لقد ذكرت فكرة هي جديدة بالنسبة لي وتتعلق ببرنامج عمل مؤقت. ما المقصود تحديداً ببرنامج عمل مؤقت؟ وما هي مكوناته؟ وما هي القاعدة التي سيستند إليها؟ وما هو إطاره؟ وكيف سيجري العمل في تنفيذه؟ أود أن تلقي بعض الضوء عليه لتأمل جميعاً في هذه الفكرة الهامة.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل باكستان الموقر. إن برنامج العمل المؤقت الذي سأقترحه يرتكز بالطبع إلى بنود جدول الأعمال الذي تمت الموافقة عليها بالفعل. وما سأقترحه هو محاولة تناول كل بند من تلك البنود منهجياً بشكل سنحدده فيما بعد.

وأسأل ممثل باكستان الموقر أن يتحلى بالصبر وأن ينتظر النتيجة التي سوف أقوم بتوزيعها قريباً على أعضاء المؤتمر للبحث فيها. وينبغي ألا ننسى أن ولاية المكسيك تبدأ اليوم ولكنها تستمر إلى غاية نهاية أيار/مايو، إذن لدينا ما يكفي من الوقت.

والكلمة الآن لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

السيد جانغ (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئك على اعتلاء منصب رئيس المؤتمر وأتمنى لك التوفيق في القيام بمسؤوليتك.

إن وفدي ينضم إلى وفود أخرى في التعبير عن التعازي في ضحايا الهجمات التي شهدتها إسبانيا.

أود، وأنا أمارس حق الرد، أن أرد على ما جاء في بيانات الوزراء الموقرين من كندا وآيرلندا والسويد فيما يتعلق بعدم تقيد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار.

وكما هو معروف، انسحبت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم الانتشار في كانون الثاني/يناير من العام الماضي كتدبير لحماية سيادتها وكحق أساسي. ومن بين الأسباب التي دعت إلى انسحابنا من معاهدة عدم الانتشار انحياز الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أسسها استعمالها ضد دولة من الدول الأعضاء فيها.

وبذلك الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار، أصبحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في حل تام من القوة الملزمة التي يكتسبها اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب المادة الثالثة من المعاهدة. لذا فإن إلقاء المسؤولية على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للتقيد بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار في محفل للتفاوض المتعدد الأطراف ليس تصرفاً صحيحاً ولا عادلاً من الناحية القانونية. بل ويمكن اعتباره من قبيل الضغط علينا.

لقد كان لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية السابق في إعلان اعتبار شبه القارة الكورية منطقة لا نووية وإننا ما برحنا نبذل الجهود لتحقيق هذه الغاية. ومن بينها، جهودنا واقتراحاتنا المرنة لحل الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية سلمياً من خلال المفاوضات. إننا نريد تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ومن هذا المنطلق، طرحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اقتراحات عادلة وليّنة لحل المسألة النووية سلمياً أثناء الجولة الثانية من المحادثات السادسة التي عقدت في بيجين الشهر الماضي. ولكن تلك المحادثات، للأسف، انتهت من دون إحراز نتائج تُذكر وفق ما كانت تتوقعه البلدان المشاركة فيها.

إننا نعتقد أن عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن دعمه على نحو مجد إلا إذا قدمت للدول غير الحائزة لسلاح نووي نفسها بموجب التزامات ذات قوة قانونية ملزمة بأن استقلالها ووحدها الترابية وسيادتها ستكون في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وهذا رأي تشاطره العديد من البلدان في هذه القاعة. وهذا هو السبب في علو أصوات أغلبية من الدول الأعضاء في المؤتمر، للإلحاح على وضع ترتيبات ملزمة قانوناً لضمان حماية الدول غير الحائزة لسلاح نووي من استعمال الأسلحة النووية، أو التهديد باستعمالها، والسعي إلى تأمين التخلص التام من جميع الأسلحة النووية.

وعليه، فإذا كانت تلك البلدان التي تحثنا على التقيّد بالالتزامات النابعة من معاهدة عدم الانتشار قلقة حقاً بشأن عدم الانتشار النووي فينبغي لها، في رأيي، أن تدعو إلى التحلي عن اتخاذ موقف أناني وعن اتباع ازدواجية المعايير في مسألة عدم الانتشار قبل أن تقدم طلباً مجحفاً ومتحيزاً في هذا الشأن.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقر على الكلمات الطيبة التي خص بها الرئاسة. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ إذا لم يرغب أحد في ذلك، فسأعتبر أننا اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم.

ستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم غد الأربعاء، ١٧ آذار/مارس، في الساعة الحادية عشرة، أكرر الساعة الحادية عشرة، في هذه القاعة. وكما سبق أن أبلغتكم، سيتشرف المؤتمر، أثناء ذلك الاجتماع، بالاستماع إلى كلمة معالي وزير خارجية هولندا، السيد برنارد رودولف بوت. وأسألكم أن تحافظوا على موعد ذلك الاجتماع غداً.

رُفعت الجلسة الساعة الثانية عشرة ظهراً

— — — —